تحليل اقتصادى لكتاب التبصر بالتجارة

الدكتور
رفعت السيد العوضي
أستاذ الاقتصاد المساعد / كلية التجارة
جامعة الأزهر

مقدمة

كتاب التبصر بالتجارة هو أقدم كتاب وصل إلينا من تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يضع في عنوانه كلمة التجارة . فهذا الكتاب وضعه مصنفه فيما بين منتصف القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث الهجري . ولا نعرف من تراث المسلمين الذي وصل إلينا كتابا آخر سبق كتاب الجاحظ باستخدام مصطلح التجارة في عنوانه .

لهذا السبب المتقدم ، أي استخدام مصطلح التجارة في عنونة الكتاب ، فان لكتاب الجاحظ أهمية في تراث المسلمين في الاقتصاد . له أهمية تاريخية ، فهو معتبر أقدم كتاب وصل إلينا له هذا العنوان . وله أهمية موضوعية ، فالكتاب بموضوعه وبما كتبه الجاحظ عنه فتح به فرعا من فروع المعرفة العلمية عند الأوائل من المسلمين . وهذه المعرفة تتعلق بالاقتصاد بمعناه العام ، أي أعم من ان يكون في النظرية الاقتصادية ، أو في فرع آخر من فروع الاقتصاد المعروفة . وللكتاب أهمية ثالثة ، ذلك ان تراث المسلمين فيه عدد من الكتب التي حملت في عنوانها مصطلح التجارة ، وهي كتب تالية في التصنيف لكتاب الجاحظ ، وقد تبعت الجاحظ في الموضوع الذي كتب عنه تحت هذا العنوان ، بل تبعته في المنهج الذي عولج به الموضوع .

والجاحظ لذلك هو رائد هذا النوع من المعرفة في التراث الاسلامي . واذا كان أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي اعتبر في بعض الدراسات الحديثة أب الاقتصاد وذلك بسبب كتابه المعنون : الاشارة إلى محاسن التجارة[1] ، فان مساهمة الجاحظ في هذا النوع من المعرفة ينبغي أن تكون معروفة ، وخاصة انه سبق الدمشقي في الكتابة تحت هذا العنوان وعن نفس الموضوع بحوالي أربعة قرون .

---

(١) انظر دراسة : السيد محمد عاشور ، دراسة في الفكر الاقتصادي العربي ـ أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (ابو الاقتصاد) الطبعة الأولى ١٩٧٣م .

هذه هي المكانة التي يحتلها كتاب التبصر بالتجارة لمؤلفه الجاحظ .

ولذلك بدأت به دراسة تحليلية اقتصادية لبعض الكتب التي حملت مصطلح التجارة في عنوانها .

وسوف أقدم دراستي لهذا الكتاب في مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : المؤلف والكتاب وتصنيفه الاقتصادي .

المبحث الثاني : التحليل الاقتصادي للكتاب .

المبحث الثالث : تحديد دور الجاحظ في ريادة الدراسات الاقتصادية .

المبحث الأول
المؤلف والكتاب وتصنيفه الاقتصادي

الفرع الأول : المؤلف : الجاحظ[٢]

مؤلف كتاب التبصر بالتجارة هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري ، الامام ، اللغوي ، النحوي ، الأديب ولد بالبصرة عام ١٥٠هـ . تلقف الفصاحة من العرب شفاها بالمربد . وسمع العلم من أبي عبيدة والاصمعي وابي زيد الانصاري . أخذ النحو عن الأخفش أبي الحسن وأخذ الكلام عن النظام البلخي ، ويقال عنه تلميذ النظام البلخي . أقام مدة ببغداد . ونسبت إليه فرقة وهي الفرقة الجاحظية .

الف عددا كبيرا من الكتب في فروع كثيرة من المعرفة . فله مؤلفات في علوم القرآن ، ومنها كتاب آى القرآن ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب مسائل القرآن . وله مؤلفات في العقيدة ، ومنها كتاب مقالة في اصول الدين . وله مؤلفات في علوم السياسة ومنها كتاب الاستبداد والمشاورة في الحروب ، وكتاب الامامة . وله مؤلفات في الاقتصاد ، ومنها كتاب التبصر بالتجارة الذي هو موضع دراستنا في هذا البحث ، كما ان له كتابا آخر في الاقتصاد هو كتاب تحصين الأموال . وله مؤلفات في التاريخ ، ومنها كتاب الأخبار . وله مؤلفات في المعارف والثقافات العامة ومنها كتاب المعرفة ، وكتاب البيان والتبيين ، وكتاب البلدان ، وكتاب البخلاء ، وكتاب الحيوان ، وكتاب التسوية بين العرب والعجم ، وله مؤلفات في أدب الأطفال ، ومنها كتاب الأطفال كما ان له مؤلفات في الأدب الساخر ومنها كتاب أخلاق الشطار وكتاب أخلاق الملوك ، وكتاب حانوت عطار ، وكتاب الانس ، وكتاب البخلاء .

ونظرة اجمالية إلى فروع المعرفة التي كتب فيها تجعلنا نصنف الجاحظ كواحد من أكبر العلماء الموسوعيين في تاريخ المعرفة الاسلامية . وهو نموذج من العلماء شاع مع عصور النهضة الاسلامية .

وكانت وفاته في عام ٢٥٥ هـ بالبصرة .

---

(٢) انظر في ترجمته : اسماعيل باشا البغدادي ، « هداية العارفين باسماء المؤلفين وآثار المصنفين » ، جـ ٥ ، منشورات مكتبة المثنى بغداد (ص ٨٠٢ ـ ٨٠٣) ـ عمر رضا كحالة ، « معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية » ، جـ ٧ (ص ٧) .

الفــرع الثــاني : الكــتاب : التبصــر بالتجــارة

أولاً : الكتاب الذي نهتم بعرض تحليل اقتصادي له هو كتاب الجاحظ وعنوانه التبصر بالتجارة[٣] . وقد ورد نسب هذا الكتاب إلى الجاحظ في بعض الكتب القديمة مثل كتاب « ثمار القلوب » لابي منصور الثعالبي ، وكتاب « نهاية الارب » للنويري .

والنسخة المعتبرة الاصل لنشر هذا الكتاب حديثا هي نسخة وجدت في ضمن مجموع خطي محفوظ بالمكتبة العمومية (مكتبة العطارين) في تونس . ويحتوى هذا المجموع على غيرها من المخطوطات ، وهي مخطوطات تشمل أكثر من فرع من فروع المعرفة ، ويرجع تاريخ هذه المخطوطة إلى عام ٨٧٣هـ وينقل محقق كتاب التبصر بالتجارة انه لم يجد نسخة ثانية من هذا الكتاب بالرغم من بحثه الشديد .

ثانياً : كتب الجاحظ في هذا الكتاب عن موضوعات كثيرة ، كتب عن بعض المعارف المتعلقة بالتجارة كحرفة وبالصناعة كحرفة ، وكتب عن بعض المعارف المتعلقة بالكيمياء ، وعن بعض المعارف المتعلقة بالاحجار الكريمة وما يلحق بها من رياش غالية وطرائف ثمينة ، كما يتضمن كتابه بيانا بكثير من السلع المتبادلة في عصره ، تبادل خارجي ، وهو في خلال كتابته عن هذه الموضوعات وعن غيرها عرض بعض المعارف الاقتصادية ، مثل أسباب تغير الأسعار ، وأسباب وفرة السلع وندرتها .

ثالثا : يقال في أسباب تأليف الكتاب : ان البصرة حيث عاش الجاحظ كانت عين العراق عندما كان العراق عين الدنيا . وكان الازدهار فيها عاما يشمل مجال الفكر ومجال الاقتصاد وغير ذلك من المجالات . وكان للبصريين شهرتهم في التجارة ، وللبصرة شهرتها التجارية ، حتى ان الجاحظ نفسه قال في ذلك : ليس في الأرض بلدة واسطة ولا بادية شاسعة ولا طرف من اطراف الدنيا الا وانت واجد به البصرى[٤].

في هذه البيئة عاش الجاحظ ، وهو المعروف باشتغاله بالفكر لهذا يكتب هذا الكتاب الذي يعد ترجمة لبعض الجوانب الاقتصادية لحياة البصريين ولمدينة البصرة .

رابعا : ومن تتمة القول عن هذا الكتاب ان الجاحظ كتبه مهديا اياه إلى واحد من هؤلاء

---

(٣) النسخة التي احيل إلها في عرض هذا الكتاب هي النسخة المنشورة تحت عنوان : كتاب التبصر بالتجارة تأليف عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق حسن حسني عبد الوهاب عضو مجمع اللغة العربية بدمشق والقاهرة ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ م .

(٤) الجاحظ ، عمرو بن بحر ، البخلاء ، طبعة مصر ١٣٢٣هـ (ص ١٦٠) .

الأربعة وان كان لم يسم من كتب إليه . محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ، واحمد ابن ابي داود قاضي القضاة والفتح بن خاقان الوزير ، وابراهيم بن العباس الصولي .

الفرع الثالث : التصنيف الاقتصادي لكتاب التبصر بالتجارة

بسبب حداثة الاقتصاد الاسلامي ، فمن الأهمية ان نعرف نوع المعلومة التي يمكن ان نحصل عليها من أي كتاب من كتب التراث التي نعتبرها مصادر الاقتصاد الاسلامي . وحيث ان كتاب التبصر بالتجارة هو واحد من هذه الكتب ، فانني أحاول هنا ان اقترح تصنيفا يحدد نوع المعرفة الاقتصادية التي كتب عنها الجاحظ .

في هذا الكتاب ، تكلم الجاحظ عن قواعد تدخل في دراسة كيفية تحديد الاثمان ، وعن قواعد تتعلق بالربح . وهذه الموضوعات تدرس في النظرية الاقتصادية . وبهذا يكون الكتاب هو واحد من المصادر التي نرجع إليها عند عملنا على موضوع النظرية الاقتصادية في الاسلام .

تكلم الجاحظ في كتابه ايضا عن موضوعات اخرى تدخل في الاقتصاد وأبرز هذه الموضوعات ما قاله عن السلع (الكمالية) التي كانت تتبادل في عصره والبلاد التي كانت تستورد منها ، وما قاله عن الهجرة . بالنسبة للموضوع الأخير ، وهو الهجرة ، فان ما قاله الجاحظ قليل ، ويدخل في الحث على الهجرة وتحبيبها . اما السلع (الكمالية) التي كانت تتبادل في عصره فان هذا الموضوع أوسع الموضوعات التي كتب عنها الجاحظ . وما قاله عنه يمكن به ، وبما قاله غيره ، ان نحدد وان نعرف الشيء الكثير عن التبادل بين مناطق العالم الاسلامي في هذه العصور المتقدمة . وتفيدنا هذه المعرفة في دراسة التخصص الاقتصادي للمناطق الاسلامية في هذا النوع من السلع التي اهتم بها الجاحظ وهي السلع الكمالية ، أو سلع الرفاهة .

المبحث الثاني
التحليل الاقتصادي للكتاب

طبيعة المعلومة الاقتصادية التي وردت بكتاب الجاحظ ينبغي ان تفهم في ضوء بعض العناصر ، والتي منها :

(١) لم يكتب المؤلف كتابا في الاقتصاد على النحو الذي يعنيه هذا المصطلح في الدراسات الحديثة ، ولذلك لم ترد المعلومة الاقتصادية منظمة وانما جاءت على نحو متفرق .

(٢) المعلومة الاقتصادية التي وردت بالكتاب جاءت على نحو مبسط ، وهذا طبيعي في ضوء معارف عصر الجاحظ الاقتصادية . ففي عصره كانت المعلومة المتعلقة بفقه الاقتصاد الاسلامي متقدمة تقدما واسعا . بينما في مقابل ذلك لم تكن المعلومة المتعلقة بالتنظير الاقتصادي متقدمة .

(٣) الهدف الذي من اجله كتب الجاحظ كتابه حدد نوع المعلومة الاقتصادية التي جاءت بالكتاب ، ان هدفه بكتابه حدده في بدايته بقوله : سألت اكرمك الله عن أوصاف ما يستظرف في البلدان من الأمتعة الرفيعة ، والاعلاق النفيسة ، والجواهر الثمينة المرتفعة القيمة ليكون ذلك مادة لمن حنكته التجارب ، وعونا لمن مارسته وجوه المكاسب والمطالب ، وسميته بكتاب التبصر (ص ١١) .

والجاحظ بهذا التحديد أشار إلى ان المعلومة الاقتصادية الواردة بكتابه مختصة بنوع معين من السلع ، وهي التي تسمى بالسلع الكمالية . على ان هذا لا يمنع ان بعض المعارف الاقتصادية التي كتب عنها يمكن سحبها على غير السلع الكمالية ، أي تعميمها اقتصاديا . وقد يكون للجاحظ مندوحة في هذا المسلك الذي سلكه ، ذلك انه كتب كتابه بالبصرة حيث عاش ، وكانت في ذلك الوقت تعكس ازدهار ورواج الحياة الاقتصادية الاسلامية . ومع الازدهار والرواج تظهر السلع الكمالية بنسبة أكبر في المبادلات .

هذه بعض العناصر التي أرى أنها تحدد فهمنا وتقييمنا للمعلومة الاقتصادية التي كتب عنها الجاحظ في كتابه . اما عن هذه المعلومة الاقتصادية نفسها التي يمكن ان نستخلصها من هذا الكتاب فانني اقترح بحثها تحت المصطلحات الاقتصادية الحديثة على النحو التالي :

الفرع الأول : قواعد اقتصادية .

الفرع الثاني : سلع التبادل (الدولي) في عصر الجاحظ .

الفرع الثالث : قواعد اقتصادية أخلاقية .

الفــرع الأول : قواعـــد اقتصـــاديـــة

جاء في كتاب الجاحظ ، وهو في سياق حديثه عن موضوع الكتاب الاصلي الذي هو المعادن النفيسة وما يلحق بها ، جاء كلام عن بعض الظواهر الاقتصادية . وقد صاغ الجاحظ ذلك في صورة قواعد عامة وعرض بعضها في صيغة حكم . وبعض ما قاله في هذا الصدد يعتبر قواعد اقتصادية . وبعض هذه القواعد الاقتصادية التي كتبها نعرفها الآن في شكل قوانين اقتصادية . وان كانت كتابة الجاحظ لم ترق إلى هذا الحد الذي يعرض فيه معرفته الاقتصادية في شكل قوانين اقتصادية .

وفيما يلي بعض نماذج من القواعد الاقتصادية التي كتب عنها :

أولا : « الموجود من كل شيء رخيص بوجدانه غال بفقدانه اذا مست الحاجة » (ص ١١) . « ما من شيء كثر الا رخص ما خلا العقل فانه كلما كثر غلا » (ص ١١) . ما قاله الجاحظ في القاعدتين السابقتين يدخل في تحديد القيمة . والمعنى الاقتصادى في القاعدة الأولى هو ان كثرة العرض (بغرض بقاء الطلب على ما هو عليه) يجعل الثمن ينخفض ، وان قلة العرض مع زيادة الطلب تعمل على رفع الثمن . وزيادة الطلب أشار اليه الجاحظ بعبارة « اذا مست الحاجة » . نفس العلاقة بين العرض والثمن ذكرها الجاحظ في القاعدة الثانية : « ما من شيء كثر إلا رخص » .

ثانيــا : « ما من شيء كثر الا رخص ما خلا العقل فانه كلما كثر غلا » .

الجزء الثاني في هذه العبارة « ما خلا العقل فانه كلما كثر غلا » يشير إلى ان العقل (الموهبة) عندما يكون كثيرا فإن قيمته ترتفع . ما قاله الجاحظ في هذه القاعدة يمكن ان تربطه بنوع معين من الريع معروف في الاقتصاد وهو ريع الندرة ، أو ريع المواهب . ومارشال هو الذي تكلم عن ريع الندرة في أواخر القرن التاسع عشر .

ثالثا : « قيل لبعض المياسير : بم كثر مالك ؟ قال : ما بعت بنسيئة قط ، ولا رددت ربحا وان قل ، وما وصل إليّ درهم إلا صرفته في غيرها يشير إلى دوران رأس المال . وهو واحد من العوامل التي تؤثر في الارباح . ويتصل بنفس هذا المعنى قوله : ما بعث بنسيئة قط ، بالاضافة إلى ما في البيع الآجل من مخاطر .

رابعا : « أيها الإنســان : ليس بينك وبـين بلد أنت فيه نسب ، فخـير البلدان ما وافقك » (ص ١٢ ، ١٣) . « اذا لم يرزق أحدكم في أرض فليتحول إلى غيرها » (ص ١١) . يتكلم الجاحظ هنا عن الهجرة ، وكلامه وان لم تكن له صلة بقوانين

اقتصادية مرتبطة بالتحليل الاقتصادي للهجرة ، الا ان المعنى الاقتصادي ، وغير الاقتصادي الذي يقوله الجاحظ في القاعدتين السابقتين هو معنى مقبول .

الفرع الثاني : سلع التبادل (الدولي) في عصر الجاحظ

من الدراسات الاقتصادية التي نستطيع ان نأخذها من كتاب الجاحظ هذا الذي ذكره عن السلع التي كانت تتبادل (على المستوى الدولي) في عصره . وقد وضعت كلمة (على المستوى الدولي) بين قوسين ، ذلك ان ما كتبه هو خاص بالعالم الاسلامي ، وما جاء عن غيره يعتبر قليلا . ولم يكن العالم الاسلامي في عصره دولا بحيث تكون التجارة بينها تصنف كتبادل دولي ، ولكنه كان دولة واحدة .

ونستطيع بكتاب الجاحظ وبكتب أخرى زودتنا بمعلومات عن السلع التي كانت تدخل في التبادل الدولي[٥] في عصره ، نستطيع بكل ذلك ان نكون معلومة جيدة عن هذا الموضوع .

على انه فيما يتعلق بكتاب الجاحظ ، فمما ينبغي ذكره ان السلع التي ذكرها ووفر معلومة عنها هي السلع التي تصنف كسلع كمالية ، مثل المعادن النفيسة وما في حكمها . وفيما يلي تجميع للسلع التي ذكرها مصنفة حسب البلدان أو الأقاليم .

فارس : الثياب ، الادوية ، ماء الورد .
الاهواز : السكر ، الحرير .
اصفهان : العسل ، الفواكه ، الثياب ، الشراب من الفواكه .
الري : الاسلحة ، الثياب ، الفواكه .
دياوند : الصناعات المعدنية (كالسهام) .
آمد : الثياب الموشاة ، الملابس الصوفية .
جرجان : الفواكه .
مرو : الثياب .
بلخ : الفواكه ، وخاصة العنب .
الخزر : بعض الأسلحة مثل الدروع ، البياضات .
سمر قند : الورق .

---

(٥) من المؤلفين المسلمين القدامى الذين ألفوا في هذا الموضوع : ابن الفقيه الهمذاني ، وابن رسته الاصبهاني ، وابو زيد البلخي ، والاصخري وابن حوقل ، وابن البشاري المقدسي .

خوارزم : المسك ، قصب الطيب .
مصر : الثياب ، الورق ، الفواكه ، بعض الاحجار الكريمة مثل الزبرجد .
الموصل : الستائر .
نصيبين : الرصاص .
الهند : التمور ، الفيلة ، بعض الاحجار الكريمة مثل الياقوت ، جوز الهند .
أرض العرب : الخيل ، الابل ، النعام .
المغرب : بعض أنواع المنسوجات (مثل اللبود) .
اليمن : بعض الحيوانات مثل الجواميس ، اللبان ، الحناء ، بعض الأحجار الكريمة مثل العقيق .
الصين : الأطباق والأونى (الفضية والذهبية) ، بعض الخبراء مثل مهندسي المياه وعلماء الحراثة .

هذه أهم السلع التي ذكرها الجاحظ ، والتي كانت تدخل في التبادل الدولي في عصره ، والتي كتب عنها تحت عنوان ما يجلب من البلدان من طرائف السلع والأمتعة والأحجار وغير ذلك (ص ٣٣ ـ ٤٣) . وأهم الملاحظات التي اسجلها عن هذا الموضوع هي :

(١) المدن والأقاليم التي كانت تجلب منها السلع كلها اسلامية ، باستثناء دولتين هما : الصين والهند . ويعنى هذا ان العالم الاسلامي كان يغطي حاجاته ذاتيا .
(٢) السلع التي ذكرها الجاحظ تتوزع على كل المدن والأقاليم الاسلامية ويعنى هذا ان كل مدينة أو اقليم اسلامي كان عنده من السلع ما يتخصص فيه وينتجه ، وكان العالم الاسلامي يتكامل اقتصاديا .
(٣) تظهر أسماء المدن في كتابة الجاحظ بجانب ظهور اسماء بعض الأقاليم ويعنى هذا ان العالم الاسلامي لم تكن الانفصالية والاستقلالية بين دوله كما هي الآن . وفي مقابل ذلك فانه عندما كان الكلام عن غير المسلمين فانه يذكر دولا مثل الصين .
(٤) الملاحظ عن السلع التي كانت تجلب من المدن والأقاليم الاسلامية انها تتنوع وتشمل أنواع السلع المعروفة ، فهي تشمل المواد الخام والسلع المصنعة بجميع أنواعها . ويعنى هذا ان العالم الاسلامي لم يكن انتاجه محصورا في المواد الأولية كما فرض عليه هذا في العصور الأخيرة .
(٥) اركز على نوعين من السلع التي كانت تجلب من العالم الاسلامي هما الغذاء والسلاح . ولم يكن العالم الاسلامي مستوردا لهاتين السلعتين من عند غير المسلمين . ولهاتين

السلعتين اهميتهما خاصة ونحن نتكلم وفي فكرنا الأوضاع التي يعيشها عالمنا الاسلامي المعاصر . اذ انه يعتمد على غير المسلمين في هاتين السلعتين على وجه اخص[٦] .

الفـرع الثالث : قواعـد اقتصاديـة أخلاقيـة

من خصائص الاقتصاد الاسلامي ان الاخلاق معتبرة فيه اعتبارا صريحا مباشرا . وهذه الخاصية أصبحت من مسلماته . وقد ظهرت هذه الخاصية في كتابة الجاحظ وهو يكتب عن مسائل اقتصادية . وجاءت الكتابة في موضعين : في بداية الكتاب ، ثم في نهايته .

ومن القواعد الاقتصادية الاخلاقية التي ذكرها :

(١) « اذا لم يرزق أحدكم بأرض فليستبدل بها غيرها » (ص ١٢) . تتعلق هذه القاعدة بانتقال عنصر العمل . وقد صاغها الجاحظ في صورة قاعدة اخلاقية .

(٢) « لا تشتروا ما ليس لكم إليه حاجة فيوشك ان تبيعوا ما لا تستغنون عنه » (ص ١٢) . تتعلق هذه الاخلاق بترشيد الاستهلاك .

(٣) « خير الدهر ما اصلحك ، وخير التجارة ما اربحك ، وخير العلم ما هداك » (ص ١٣) . هذه قواعد عامة ولكن فيها أيضا بعض الاشارات الاقتصادية .

(٤) « الدول تنتقل ، والارزاق مقسومة ، فاجملوا في الطلب ، وارحموا المسكين ، واعطفوا على الضعيف تجازوا وتثابوا » (ص ٤٧) . تعمل هذه القواعد على بعدين في الانسان المسلم ، بعد يتعلق بذاتيته ، وبعد يتعلق بعلاقته بالمجتمع .

في البعد المتعلق بذاته يتوجه إليه الجاحظ ان يوقن المسلم ان الله قسم الارزاق فعليه ان يجمل في الطلب . وجمال الطلب يعمل على الوسائل التي يتخذها المسلم للكسب فينبغي ان تكون حلالا . اما البعد المتعلق بعلاقة المسلم بالمجتمع فيتوجه إليه الجاحظ بالخطاب : ان يرحم المسكين ، وان يعطف على الضعيف والله يجازيه ويثيبه على ذلك .

---

(٦) يذكر في هذا الصدد ان العالم العربي من بين العالم الاسلامي استورد من غير المسلمين في عام ١٩٨٤م منتجات غذائية قيمتها ٢٢ مليار دولار امريكي ، وبالنسبة للسلاح فالرقم يفوق هذا بكثير .

المبحث الثالث
تحديد دور الجاحظ فى ريادة الدراسات الاقتصادية

الفرع الأول ؛ ريادة الفكر الاقتصادي في الإسلام بكتاب الجاحظ

قدمت في الصفحات السابقة معلومة عن الجاحظ وكتابه ، ثم معلومة عن الأفكار الاقتصادية التي جاءت بكتابه . وفي اطار ما قدمته أحاول فيها يلي تحديد طبيعة ريادة الجاحظ في الدراسات الاقتصادية ، وما يقرر للجاحظ يقرر في نفس اللحظة للفكر الاقتصادي في الاسلام .

أولا : الجاحظ هو رائد للدراسات التي ظهرت عند المسلمين وحملت مصطلح التجارة في عنوانها . وتبعه في استخدام هذا العنوان غيره من الكتاب المسلمين الذين كتبوا عن الموضوع الذي كتب عنه الجاحظ .

ثانياً : ليس الأمر أمر عنوان فحسب ، ذلك ان كتاب « التبصر بالتجارة » وكتب المؤلفين الذين تبعوه في استخدام مصطلح التجارة في العنوان[7]، هذه الكتب تعتبر مسارا من مسارات المعرفة عند المسلمين . وفي هذه الكتب قدم المسلمون فكرا اقتصاديا ، وهكذا يكون الجاحظ مع غيره من علماء المسلمين اسسوا هذه المعرفة الاقتصادية عند المسلمين . ويكون للجاحظ من بين هؤلاء العلماء المسلمين جميعا فضل الريادة .

ثالثا : كتاب الجاحظ مع غيره من الكتب المناظرة توفر لنا معلومة اقتصادية[8]. والمعلومة الاقتصادية عند غير المسلمين ، والتي تكون مناظرة لما قدمه المسلمون في كتاب الجاحظ وفي كتب غيره ، اعتبرت مرحلة في تطور الفكر الاقتصادي ، وبالوقوف بالأمر عند هذا الحد فان المسلمين يكونون قد سبقوا بفكر هذه المرحلة (القرن الثاني الهجري ، التاسع الميلادي) .

رابعاً : بالنزول إلى التفصيل ، فان طبيعة المعلومة الاقتصادية التي قدمها المسلمون

---

(٧) ابو الفضل جعفر الدمشقي ، الاشارة الى محاسن التجارة ، تحقيق البشري الشوربجي ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

(٨) من الكتب التي تشترك مع كتاب الجاحظ في الموضوع وليس في العنوان : كتاب المقدمة لابن خلدون وهو مشهور وكتاب الفلاكة والمفلكون للدلجي ، وقد نشرته دار المتنبي ببغداد .

مفتتحا لها الجاحظ ، تجعل المسلمين هم مؤسسو الاقتصاد ، وذلك من حيث المعلومة الاقتصادية التي ندرسها في الاقتصاد . وبذلك يكون المسلمون هم الأسبق في ريادة الدراسات الاقتصادية . وتعقد هذه الريادة لهم بكتاب الجاحظ والكتب المناظرة . وعندما تعقد هذه الريادة للمسلمين ، فان ريادة الجاحظ للدراسات الاقتصادية ، في غير كتب الفقه ، تكون في نفس اللحظة قد عقدت .

خامساً : على هذا النحو تتحدد ريادة الجاحظ للدراسات الاقتصادية بكتابه التبصر بالتجارة . وتعود ريادته إلى القرن الثاني الهجري (التاسع الميلادي) . ولا ينقض هذه الريادة ، كما لا يقلل منها سواء في مساهمة المسلمين في الدراسات الاقتصادية أو مساهمة غيرهم ، لا ينقض ولا يقلل كون المعلومة الاقتصادية التي تضمنها كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ قليلة ، وغير متعمقة . ذلك ان مساهمته في الدراسات الاقتصادية لاشك انها حملت خصائص أو طابع أية دراسة تفتح أو تبتدىء أو تنشىء موضوعا ، ومن هذه الخصائص صغر المعلومة وبساطتها . لكن كل هذا ـ كما قلت ـ لا ينقض اعتبار الجاحظ هو رائد الدراسات الاقتصادية ، وحيث تعود ريادته إلى القرن التاسع الميلادي .

الفـرع الثـاني : طبيعـة ريـادة الجاحـظ في إطـار الفكـر الإسـلامي

١ ـ في الفرع السابق استهدفت اثبات ريادة الجاحظ بما قاله في كتابه محل الدراسة على الفكر الاقتصادي (الوضعي) . اما في اطار الفكر الاقتصادي في الاسلام فما يقال عن ريادة الجاحظ يحتاج إلى توضيح ، ذلك انه يعتقد انه ظهرت كتب اسلامية عن الاقتصاد ، وهي سابقة على كتاب الجاحظ .

من الكتب الاسلامية التي سبقت كتاب الجاحظ وتتضمن معلومات اقتصادية كتاب الخراج للقاضي ابى يوسف (١٠٣هـ ـ ١٨٢هـ)[٩]، وكتاب الكسب للامام الشيباني (١٣٢هـ ـ ١٨٩هـ)[١٠].

---

(٩) طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة ، ومنها الطبعة المنشورة تحت عنوان : كتاب الخراج للقاضي ابى يوسف يعقوب بن ابراهيم (١١٣هـ ـ ١٨٢ هـ) نشره قصى محب الدين الخطيب الطبعة الخامسة ، القاهرة .

(١٠) نشر هذا الكتاب تحت عنوان : الكسب ـ تصنيف الامام الحسن الشيبانى (١٣٢ ـ ١٨٩ هـ ـ ٧٥٠ ـ ٨٠٤م) نشر وتوزيع عبد الهادي صرصوني دمشق ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .

اذا كانت هذه الكتب سابقة على كتاب الجاحظ وهي كما ثبت من تحليلها تدخل في الاقتصاد الاسلامي ، فانه يقال بناء على هذا ان اصحاب هذه الكتب لهم الريادة في الاقتصاد الاسلامي وليس الجاحظ .

٢ ـ ما اراه ان الكتابة في الاقتصاد الاسلامي تضمنت نوعين من الريادة في الكتابات الاقتصادية ، النوع الأول من الريادة جاء في الكتابات التي تعتبر كتابة فقهية . ومن الكتب التي تصنف في هذا النوع كتاب الخراج للقاضي ابي يوسف وكتاب الكسب للامام الشيباني ، وغير ذلك من الكتب التي تعد بالعشرات ، فهذه كتب فقهية عالجت الموضوعات التي تناولتها معالجة فقهية على النحو المعروف في الكتابة الفقهية .

النوع الثاني من الريادة في الكتابات الاقتصادية عند المسلمين جاء في كتب تعتبر من كتب المعارف العامة أو الفكر العامة فهي كتب ليست فقهية الا ان ما فيها لا يخرج على الفكر الاسلامي ، ولهذا اعتبرت كتبا اسلامية . ومن هذه الكتب كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ ، وكتاب الاشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي وكتاب المقدمة لابن خلدون .

٣ ـ هذا النوع الثاني من الكتب يحتاج إلى توضيح اكثر . ان هذه الكتب حاولت تفسير المتغيرات والظواهر الاقتصادية القائمة أو التي تصورها المؤلفون عقلا ، والتفسير الذي قدمته ليس فيه ما يعتبر غير اسلامي . وأحاول ان اعطى بعض النماذج مما جاء في هذه الكتب يوضح ما قلته عنها .

كتب الدمشقي وهو بصدد الحديث عن وظائف النقود ما يلي :

« جعل الناس الذهب والفضة ثمنا لسائر الاشياء فاصطلحوا على ذلك ليشترى الانسان حاجته في ارادته[١١] . هذا النموذج مما كتبه الدمشقي لا نستطيع ان نعتبره كتابة فقهية ، فليست هذه لغة الكتابة في علم الفقه ، لكن ما كتبه الدمشقي لا يعارض حكما فقهيا ، وهو مما يدخل في الكتابات الاقتصادية ، لهذا فان ما كتبه يدخل في الاقتصاد الاسلامي .

واعطى نموذجا مما كتبه الجاحظ : « قيل لبعض المياسير بم كثر مالك ؟ أجاب . . . ولا رددت ربحا وإنْ قلّ ، وما وصل إلى درهم الا صرفته في غيرها (ص ١١) هذا الذي كتبه الجاحظ لا يدخل في علم الفقه ، فليست هذه لغة الكتابة الفقهية وليس هذا هو منهج علم

---

(١١) ابو الفضل جعفر الدمشقي (من علماء القرن السادس الهجري) الاشارة إلى محاسن التجارة ، تحقيق البشري الشوربجي ، مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م ، ص ٢٣ .

الفقه ، الا ان ما كتبه لا يتعارض مع حكم فقهي فهو بهذا يدخل في الاسلام ولانه كتب عن موضوع اقتصادي فانه يدخل في الاقتصاد الاسلامي .

٤ - بناء على هذا الذي تقدم فان كتب التراث التي وصلتنا وفيها أمور عن الاقتصاد تصنف إلى نوعين ، كتب تدخل في الفقه (الاقتصادي والمالي) ، وكتب تعتبر من قبيل الفكر العامة أو المعارف العامة ، ويدخل كتاب الجاحظ في هذا النوع من الكتب . والذي ثبت تاريخيا ان كتاب الجاحظ هو أقدم كتاب وصل إلينا من هذا النوع من الكتب . لهذا يكون الجاحظ رائد الفكر الاقتصادي في الاسلام في اطار الكتب التي لا تعتبر كتبا فقهية .

قائمــة المــراجــع

١ ـ ابن خلدون ، (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون) المقدمة ، الطبعة الرابعة ، دار مكتبة الهلال ١٣٩٨ ، ١٩٧٨ .

٢ ـ أبو يوسف ، (يعقوب بن ابراهيم) كتاب الخراج نشره قصى محب الدين الخطيب ، الطبعة الخامسة ، القاهرة .

٣ ـ البغدادي (اسماعيل باشا البغدادي) هداية العارفين باسماءالمؤلفين وآثار المصنفين جـ ٥ ، منشورات مكتبة المتنبي ـ بغداد .

٤ ـ الجاحظ (عمرو بن بحر الجاحظ) البخلاء طبعة مصر ، ١٣٢٣هـ .

٥ ـ الجاحظ (عمرو بن بحر الجاحظ) ، كتاب التبصر بالتجارة ، تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ .

٦ ـ الدلجي (علي بن احمد الدلجي) ، الفلاكة والمفلكون ، دار المثنى ، بغداد .

٧ ـ الدمشقي (ابو الفضل جعفر الدمشقي) ، الاشارة إلى محاسن التجارة تحقيق البشري الشوربجي ، مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٧ ، ١٩٧٧م .

٨ ـ الشيباني (محمد بن الحسن الشيباني) ، الكسب ، نشر وتوزيع عبد الهادي صرصوني ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .

٩ ـ عاشور (محمد السيد عاشور) ، دراسة في الفكر الاقتصادي الاسلامي العربي ـ ابو الفضل جعفر بن على الدمشقي (ابو الاقتصاد) ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ .

إنَّ الدِّينَ كريمُ الصحبة ، يُعِزُّ من لجأ إليه ، ويستر عيوب من اتصل به ، مع ما يُدْخَرُ له في عاقبته من الغِبطة الأبديَّة .

وكما أنَّ من عَدِمَ العقلَ لم يزده السلطان عِزًّا ، كذا من عَدِمَ الإيمانَ لم تزده الرواية حكمة .